الأمم المتحدة

A/C.2/66/SR.21

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
21 March 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد زدوروف (نائب الرئيس) . . . . . (بيلاروس)

المحتويات

البند ١٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع)

(ج) القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية (تابع)

البند ١٨ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨ (تابع)

البند ٢١ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

البند ٢٢ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة (تابع)

(أ) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

11-56071 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

(ب) إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر (تابع)

البند ٢٣ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (تابع)

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) (تابع)

(ب) دور المرأة في التنمية (تابع)

(ج) تنمية الموارد البشرية (تابع)

البند ٢٤ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(أ) الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (تابع)

(ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية (تابع)

البند ٢٥ من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي (تابع)

نظرا لغياب السيد عبد المؤمن (بنغلاديش) ترأس الجلسة السيد زدوروف، نائب الرئيس، (بيلاروس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ١٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ب) **النظام المالي الدولي والتنمية** (تابع) (A/C.2/66/L.5 و L.7)

مشروع قرار بشأن النظام المالي الدولي والتنمية (A/C.2/66/L.5)

١ - **السيد سواريز سالفيا** (الأرجنتين): عرض مشروع القرار A/C.2/66/L.5 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

مشروع قرار بشأن المضاربة المفرطة في الأسواق المالية الدولية والتقلب الشديد للأسعار في أسواق السلع الغذائية والسلع الأساسية المتصلة بها (A/C.2/66/L.7)

٢ - **السيد سواريز سالفيا** (الأرجنتين): عرض مشروع القرار A/C.2/66/L.7 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(ج) **القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية** (تابع) (A/C.2/66/L.9)

مشروع قرار بشأن القدرة على تحمل الديون الخارجية والتنمية (A/C.2/66/L.9)

٣ - **السيد سواريز سالفيا** (الأرجنتين): عرض مشروع القرار A/C.2/66/L.9 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

البند ١٨ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨ (تابع) (A/C.2/66/L.11)

مشروع قرار بشأن متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (A/C.2/66/L.11)

٤ - **السيد سواريز سالفيا** (الأرجنتين): عرض مشروع القرار A/C.2/66/L.11 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

البند ٢١ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع) (A/C.2/66/L.13)

مشروع قرار بشأن الثقافة والتنمية (A/C.2/66/L.13)

٥ - **السيد سواريز سالفيا** (الأرجنتين): عرض مشروع القرار A/C.2/66/L.13 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

البند ٢٢ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة (تابع)

(أ) **متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا** (تابع) (A/C.2/66/L.8)

مشروع قرار بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا (A/C.2/66/L.8)

٦ - **السيد سواريز سالفيا** (الأرجنتين): عرض مشروع القرار A/C.2/66/L.8 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(ب) **إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر** (تابع) (A/C.2/66/L.14)

مشروع قرار بشأن إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان

المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر (A/C.2/66/L.14)

٧ - **السيد سواريز سالفيا** (الأرجنتين): عرض مشروع القرار A/C.2/66/L.14 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

البند ٢٣ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (تابع)

(أ) **تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)** (تابع) (A/C.2/66/L.15)

مشروع قرار بشأن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) (A/C.2/66/L.15)

٨ - **السيد سواريز سالفيا** (الأرجنتين): عرض مشروع القرار A/C.2/66/L.15 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(ب) **دور المرأة في التنمية** (تابع) (A/C.2/66/L.12)

مشروع قرار بشأن دور المرأة في التنمية (A/C.2/66/L.12)

٩ - **السيد سواريز سالفيا** (الأرجنتين): عرض مشروع القرار A/C.2/66/L.12 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(ج) **تنمية الموارد البشرية** (تابع) (A/C.2/66/L.10)

مشروع قرار بشأن الموارد البشرية في مجال التنمية (A/C.2/66/L.10)

١٠ - **السيد سواريز سالفيا** (الأرجنتين): عرض مشروع القرار A/C.2/66/L.10 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

البند ٢٤ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(أ) **الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية** (تابع) (A/C.2/66/L.6)

مشروع قرار بشأن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/C.2/66/L.6)

١١ - **السيد سواريز سالفيا** (الأرجنتين): عرض مشروع القرار A/C.2/66/L.6 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(ب) **التعاون بين بلدان الجنوب من أجل التنمية** (تابع) (A/C.2/66/L.2 و L.3 و L.4)

مشروع قرار بشأن التعاون بين بلدان الجنوب (A/C.2/66/L.2)

١٢ - **السيد سواريز سالفيا** (الأرجنتين): عرض مشروع القرار A/C.2/66/L.2 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

مشروع قرار بشأن صندوق بيريز غيريرو الاستئماني من أجل التعاون بين بلدان الجنوب (A/C.2/66/L.3)

١٣ - **السيد سواريز سالفيا** (الأرجنتين): عرض مشروع القرار A/C.2/66/L.3 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

مشروع قرار بشأن يوم الأمم المتحدة من أجل التعاون بين بلدان الجنوب (A/C.2/66/L.4)

١٤ - **السيد سواريز سالفيا** (الأرجنتين): عرض مشروع القرار A/C.2/66/L.4 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

البند ٢٥ من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي (تابع) (A/66/76-E/2011/102 و A/66/277)

١٥ - **السيد تالبوت** (غيانا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية فقال إن ضرراً شديداً قد لحق بالمنطقة نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وعدم ثباتها. وإقراراً بالحاجة إلى إحداث تحويل أساسي في القطاع الزراعي، أطلقت الجماعة الكاريبية مبادرة جاغديو التي، بسبب الأهمية الاستراتيجية لقطاع الزراعة في

المنطقة، حددت أولويات القطاع الزراعي الرامية إلى تعزيز الاستهلاك المحلي وفعالية إنتاج الغذاء من حيث التكلفة، والانتقال إلى أسواق متخصصة أعلى قيمة. وقد صممت سياستها الإقليمية من أجل الأمن الغذائي والتغذية لتوفير الغذاء الآمن بأسعار معقولة للمستهلكين في جميع الأوقات.

١٦ - وأعرب عن أمله بأن تواصل الدول والوكالات الشريكة في الجماعة الكاريبية توفير الموارد اللازمة لبناء البنية التحتية الحيوية للزراعة، والاضطلاع بالبحوث والتطوير، وتوفير الائتمان لصغار المزارعين، والاعتراف بالجهود التي بذلتها العديد من الجهات الفاعلة والمجموعات العالمية، بما في ذلك مجموعة العشرين، لوضع الأمن الغذائي العالمي على أسس راسخة. كما رحب بالتقدم المحرز في إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي.

١٧ - وتقوم استراتيجية التنمية الزراعية في المنطقة على تحقيق قدر أكبر من القدرة على المنافسة وعلى وجود نظام تجاري عادل متعدد الأطراف للمنتجات الزراعية، وبعبارة أخرى، اختتام جولة الدوحة للتنمية بنجاح والقضاء على التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية. ونظرا لارتفاع أسعار المواد الغذائية وزيادة انعدام الأمن الغذائي، فقد آن الأوان للاستفادة من التآزر بين التنمية الزراعية والاقتصادية بواسطة تعميم الزراعة والأمن الغذائي في سياسات التنمية. ولّما كانت البلدان النامية تكافح من أجل معالجة الأمن الغذائي وتغير المناخ في آن معا، فمن المهم أن يقوم المجتمع الدولي بزيادة دعمه من أجل التنمية الزراعية.

١٨ - **السيد خان** (إندونيسيا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقال إن ارتفاع أسعار المواد الغذائية القياسي، والأحوال الجوية المتطرفة، قللا من القدرة على التنبؤ بمردود المحاصيل، وإن تضافر الجهود لمعالجة مشكلة الأمن الغذائي العالمية أمر في غاية الأهمية. ومنذ عام ٢٠٠٩، تسترشد سياسات الأمن الغذائي للرابطة بالإطار المتكامل للأمن الغذائي وخطة العمل الاستراتيجية بشأن الأمن الغذائي. ومن بين المبادرات الإقليمية الأخرى ذات الصلة مبادرة احتياطي الأرز لمواجهة حالات الطوارئ، وهي مبادرة تشارك فيها بلدان الرابطة وثلاثة بلدان أخرى، ونظام معلومات الأمن الغذائي، الذي أتاح معلومات الإنذار المبكر حول إنتاجية المحاصيل الأساسية. وقال إن الرابطة تلتزم بتعزيز آليات السوق لإدخال صغار المزارعين في سلسلة القيمة العالمية واستحداث سوق للمواد الغذائية يدار جيداً، بما يفضي إلى تحقيق التنمية الزراعية في البلدان النامية. وهي لذلك تدعو إلى التوصل إلى إنهاء جولة الدوحة في أقرب وقت ممكن.

١٩ - واختتم بقوله إن الرابطة تشيد بالدور النشط الذي تقوم به منظمة الأغذية والزراعة في تعزيز التنمية الريفية والأمن الغذائي في دول الرابطة، وتتطلع إلى زيادة التعاون معها ومع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في مجال الزراعة والأمن الغذائي.

٢٠ - **السيد لاتريش** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): أشار إلى أن العالم يتحمل مسؤولية جماعية إزاء الجياع والذين يعانون من سوء التغذية، وقال إن مجموعة العشرين اتخذت، في حزيران/يونيه، إجراءات ملموسة لمعالجة مسألة تقلب أسعار الغذاء من خلال إطلاق نظام معلومات السوق الزراعية والموافقة على إزالة القيود المفروضة على تصدير المواد الغذائية المشتراة لأغراض إنسانية.

٢١ - وأوضح أن التنمية الزراعية المستدامة وإدارة الأراضي يمكن أن تجعل المزارعين والمجتمعات المحلية أكثر قدرة على التكيف وتخفف من آثار تغير المناخ. ويحثّ الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء على تعزيز الزراعة المستدامة من خلال دعم البحوث الزراعية والابتكارات التي تستجيب للطلب. وقال

إن سياستها الدولية المتعلقة بالأمن الغذائي تركز على تحسين قدرة صغار المزارعين، ولا سيما النساء، على التكيف، وعلى مساعدة الفئات الضعيفة.

٢٢ - وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يعترف بالحاجة إلى زيادة كبيرة في استثمارات القطاع الخاص في القطاع الزراعي في البلدان النامية، وكذلك بالحاجة إلى وضع سياسات سليمة، وإطار قانوني ملائم لكفالة أن تعزز هذه الاستثمارات النمو على نحو واسع، والاستدامة البيئية وقدرة سبل العيش على التكيف. ووفقا لذلك، فهو يرحب بالمبادئ التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن الإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي، وكذلك المبادرة التي قدمها البنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، لوضع مجموعة من المبادئ للاستثمار الزراعي المسؤول.

٢٣ - واختتم كلمته بالإشارة إلى إن المفوضية الأوروبية وقعت مؤخرا على الإطار الاستراتيجي للتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، كما أن الاتحاد الأوروبي سيواصل العمل من أجل التوصل إلى اتفاق شامل في جولة الدوحة للتنمية.

٢٤ - **السيد كونونوتشينكو** (الاتحاد الروسي): قال إنه يوجد توافق عام في الآراء حول الحاجة إلى العمل الجماعي على المدى القصير والمتوسط والطويل لمعالجة أزمة الغذاء العالمية، على الصعيدين الوطني والدولي. وفي هذا الصدد، قال إنه يؤيد العمل الذي تقوم به فرقة الأمين العام الرفيعة المستوى المعنية بالتصدي لأزمة الأمن الغذائي العالمية.

٢٥ - ولّما كانت الطريقة الوحيدة لحل مشكلة الأمن الغذائي تكمن في تكثيف الإنتاج الزراعي، فإن روسيا تخطط لتنمية الزراعة فيها وتحديثها، لأنها يمكن أن تصبح واحدة من كبار الموردين للأغذية في العالم. وتشارك أيضا بنشاط أكبر في الجهود الدولية الرامية إلى معالجة أزمة الغذاء العالمية من خلال زيادة مساعداتها الغذائية والمساهمة في التنمية الزراعية في البلدان النامية. وخلال فترة السنتين ٢٠٠٩-٢٠١١، بلغت مساهمة روسيا في مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي ٣٣٠ مليون دولار. وفي عام ٢٠١١، بلغت مساهمتها السنوية في برنامج الأغذية العالمي ٢٠ مليون دولار، ذهبت ٥ ملايين دولار منها إلى طاجيكستان، و ٥ ملايين إلى قرغيزستان، و ٥ ملايين إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ومليونا دولار إلى السلطة الفلسطينية، ومليون دولار إلى كل من غينيا واليمن وكينيا. وخصص مبلغ آخر قدره ١٠ ملايين دولار للمساعدة في حالات الطوارئ. ويجري التخطيط لتقديم مزيد من المساهمات الإنسانية إلى منطقة القرن الأفريقي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي إطار مشروع رائد لشبكة المطاعم المدرسية، خصص مبلغ ٨ ملايين دولار من المساعدات لأرمينيا لفترة ٣ سنوات. ومن خلال المنظمة الدولية للدفاع المدني، ستبلغ المساعدات الإنسانية المقدمة إلى أفغانستان مليونيْ دولار، وإلى قيرغيزستان ٥ ملايين دولار، وإلى كوت ديفوار مليون دولار.

٢٦ - واختتم مؤكدا أهمية تحديث عمليات المؤسسات الدولية للأغذية والزراعة للاستجابة حسب الحاجة إلى تقلبات أسعار الحبوب في العالم.

٢٧ - **السيد داود** (السودان): قال إن ارتفاع أسعار المواد الغذائية يعرّض للخطر جهود البلدان النامية الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة لها وتمكينها من الوصول بشكل أفضل إلى الأسواق العالمية من أجل تسويق منتجاتها وخدماتها.

٢٨ - وقال إن السودان، من جانبه، اعتمد استراتيجية وطنية زراعية تتألف من حملة ''النفرة الخضراء''، التي يتوقع أن تسفر عن نتائج إيجابية، منها في قطاعي التجارة والنقل. ويسعى السودان أيضا إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، لكنه لم يفلح في ذلك حتى الآن، على الرغم من التزامه بمعايير العضوية.

٢٩ - وأضاف أن الآثار الضارة لتغير المناخ على التنمية الزراعية تستدعي تطبيق مبدأ ريو للمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. ويتعين على الدول المتقدمة النمو الوفاء بالتزاماتها تجاه الدول النامية في مسألة بناء القدرات والدعم المالي والتقني، وخاصة في قطاع الزراعة، بغية إقامة نظام تجاري دولي يقوم على أساس الشراكة والعدالة والتنمية المستدامة.

٣٠ - **السيدة ماسوت بلاناس** (كوبا): بعد الإعراب عن تضامنها مع بلدان منطقة القرن الأفريقي في نضالها لمحاربة المجاعة والجفاف الناجمين عن تغير المناخ، قالت إنه أثناء مناقشة المسائل المتعلقة بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي، ينبغي للجنة ألا تكرر العمل الذي تضطلع به منظمة الأغذية والزراعة أو تسعى لأن تحل محلها. وطالبت بأن تظل لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، والتي أدخلت عليها إصلاحات، المنتدى الرئيسي لهذه المناقشات.

٣١ - وانتقلت إلى تقرير منظمة الأغذية والزراعة المعنون ''حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام ٢٠١١''، حيث أشارت المنظمة إلى توقع استمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتقلبها ودعت إلى اتخاذ إجراءات فعالة للتخلص من انعدام الأمن الغذائي من على سطح هذا الكوكب. إلا أنه ما دامت الأعمال التجارية الزراعية عبر الوطنية تتحكم بأمور مثل ارتفاع أسعار المواد الغذائية والتكنولوجيات وقنوات التوزيع فإن ذلك لن يكون ممكنا. ومن المفيد أن تفي الدول التي تعهدت بالمساهمة بنسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بوعودها وأن تخصص كذلك جزءا معينا من تلك المساعدة لدعم الإنتاج الزراعي في البلدان النامية. علاوة على ذلك، فإن أنماط الإنتاج والاستهلاك في بلدان العالم المتقدم النمو مدمرة للبيئة، ويجب استبدالها بطرائق حياة مستدامة.

٣٢ - وقالت إن كوبا قد حققت بالفعل معظم الأهداف الإنمائية للألفية، وهي تتعاون مع بلدان نامية أخرى، وفقا لمبادئ التضامن والمساعدة المتبادلة.

٣٣ - واختتمت كلمتها بالإشارة إلى أن الحصار القاسي الطويل الأجل الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا يشكل العقبة الرئيسية أمام التمتع الكامل للكوبيين بالحق غير القابل للتصرف في الغذاء، ودعت إلى اتخاذ إجراءات فورية للقضاء على الجوع من على وجه الأرض.

٣٤ - **السيد ساميس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه وفقا لتقديرات البنك الدولي، فإن ارتفاع أسعار المواد الغذائية دفع نحو ٥٠ مليون شخص إلى براثن الفقر منذ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وأضاف أن الولايات المتحدة لا تزال مصممة على تنفيذ تعهدها الذي قطعته في عام ٢٠٠٩، لتوفير ٣,٥ مليارات دولار لمكافحة الجوع خلال السنوات الثلاث المقبلة، وتحث جميع الشركاء على الوفاء بالتزاماتها أيضا. وهي أكبر الجهات المانحة المقدمة للمساعدات إلى منطقة القرن الأفريقي، حيث تجري استجابة دولية كبيرة على الرغم من تدخل حركة الشباب، وتدعم أيضا الأمن الغذائي على المدى البعيد في المنطقة من خلال مبادرتها ''تغذية المستقبل''، التي تؤكد على النمو الاقتصادي الواسع النطاق كأساس لتحقيق التنمية المستدامة. وسيتم العمل مع الجهات المانحة الأخرى في المنطقة لزيادة الإنتاج الزراعي بشكل عام.

٣٥ - وقال إن الولايات المتحدة تدعم بقوة البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي. وكشريك في حركة تحسين مستوى التغذية، يسرها أن تشارك في الاجتماع الرفيع المستوى في مجال التغذية الذي عقد مؤخرا، والذي ركز على التقدم المحرز خلال السنة الأولى من إنشاء الحركة.

٣٦ - وينبغي أن يركز برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة على الوفورات في التكاليف لتمكين الجهات المانحة من تحقيق أقصى فائدة من تبرعاتها في ضوء الظروف الاقتصادية الصعبة. وتتوفر لدى لجنة الأمن الغذائي العالمي، التي أدخلت عليها إصلاحات مؤخرا، القدرة لأن تصبح المنبر الحكومي الدولي الرئيسي لأصحاب المصلحة للعمل معا من أجل دعم العمليات القطرية بغية القضاء على الجوع. إلا أنه لكي تنجح اللجنة، يجب أن تتيح منتدى للتعاون الحقيقي بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي وغير ذلك من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتتطلع الولايات المتحدة قدما إلى نتائج المناقشات التي تقودها اللجنة بشأن المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي.

٣٧ - واختتم بالقول إنه لا يمكن للعالم أن يهمّش المزارعات، وكانت الولايات المتحدة قد خصصت مؤخرا مبلغاً قدره ٥ ملايين دولار لبرنامج ''تغذية المستقبل'' للمرأة، الذي سيعزز، في جملة أمور، إدراج الاعتبارات الجنسانية في برامج التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

٣٨ - **السيد هاشم** (المملكة العربية السعودية): قال إن المملكة العربية السعودية، إدراكا منها للحاجة إلى التعاون الدولي لمعالجة أزمة الغذاء، فقد تبرعت بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار لبرنامج الأغذية العالمي، وهي تواصل تقديم المساعدات الإنمائية للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وأضاف أن بلاده تعمل أيضا على وضع سياسات في مجال التجارة والاستهلاك لكفالة الحصول على إمدادات غذائية كافية، وتعزيز التنمية المستدامة في القطاع الزراعي من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وخاصة المياه، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البلدان ذات الإمكانات الزراعية العالية.

٣٩ - **السيد خليل** (مصر): قال إنه يجب على المجتمع الدولي أن يتحرك فورا نظرا لإمكانية استمرار الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية واحتمال استمرار أزمة الغذاء العالمية بسبب تغير المناخ.

٤٠ - وقال إن الأسباب المتعددة والمعقدة لأزمة الغذاء تحتاج إلى استجابة دولية منسقة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يزيد استثماراته في الزراعة كوسيلة لزيادة الإنتاج الغذائي ودفع عجلة النمو الاقتصادي لدعم التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدة آثاره. وتحتاج البلدان النامية إلى المساعدة التقنية والمالية لتعزيز إنتاجية ومرونة الزراعة فيها لمواجهة الأزمات. لذلك فإن السياسات المستقرة والفعالة، والآليات التنظيمية والهياكل الأساسية الوظيفية للسوق التي تروج للاستثمار في القطاع الزراعي، تتصف بدرجة كبيرة من الأهمية.

٤١ - **السيد ديالو** (السنغال): قال إنه مع وجود مليارات من الناس الذين لا يزالون يعانون من الجوع ونقص التغذية بعد عقود من الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي، فإنه لا بد من استكشاف بدائل جديدة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، نظمت السنغال المنتدى الزراعي الدولي الثاني في داكار. وتضمنت توصيات هذا المنتدى تحسين الإنتاج الزراعي في البلدان النامية من خلال البحوث التطبيقية وتعزيز التعاون الدولي بين المؤسسات العامة والخاصة، فضلا عن تعزيز المشاريع الزراعية من خلال استراتيجيات تدريبية طموحة وتمويل مناسب. وفي هذا الصدد، دعا المجتمع الدولي

إلى زيادة المساعدات المخصصة للزراعة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل القطاع الخاص، وبحث إمكانية تخصيص جزء كبير من الموارد الإضافية الناتجة عن آليات التمويل المبتكرة للزراعة والتنمية الريفية.

٤٢ - ودعت التوصيات أيضا، في جملة أمور، إلى وضع سياسات تنظيمية واتخاذ إجراءات لتحسين بنية التربة ونوعية المياه وتوافر مستلزمات الإنتاج. ولما كانت آليات إدارة الأمن الغذائي في العالم تبدو غير كافية على نحو متزايد، فقد أوصى المنتدى بإنشاء مؤسسة عالمية للزراعة وإدارة الغذاء.

٤٣ - وقال إن الأمن الغذائي يعد من أولويات التنمية الوطنية في السنغال. وقد أدت استراتيجيتها، القائمة على تحديث الزراعة، والإدارة المستدامة للأراضي وتعزيز القطاعات الزراعية الفردية، إلى ظهور مبادرات عديدة، شملت جمع المنتجين الزراعيين في اتحادات في الآونة الأخيرة، وإنشاء ''البنك الأخضر'' في المناطق الريفية. وأتاحت الشركة الوطنية للتأمين الزراعي آلية فعالة لإدارة المخاطر.

٤٤ - **السيد لاغونا** (المكسيك): دعا إلى تضافر الجهود لاتخاذ إجراءات من أجل التخفيف من آثار أزمة الغذاء العالمية. وينبغي للمجتمع الدولي التعاون لمنع وقوع أزمات في المستقبل من خلال مراجعة آليات تخصيص الأموال، وزيادة إنتاج الغذاء والقضاء على المضاربة في أسواق السلع الأساسية، حيث تتم حاليا تجارة ٣٠ في المائة من الذرة والقمح بواسطة المؤسسات المالية.

٤٥ - وقال إن المكسيك كانت قد تعهدت مؤخرا بمبلغ قدره مليون دولار من أجل عمليات برنامج الأغذية العالمي في القرن الأفريقي. وهي تتفق مع مجموعة الـ ٧٧ والصين على الحاجة إلى إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية لمناقشة سبل الحد من تقلب الأسعار والمضاربة في أسواق السلع، وتعتبر أن اختتام جولة الدوحة أمر لا غنى عنه للمضي قدما في تكامل الأسواق، وفتح مجالات جديدة للتجارة الزراعية الدولية.

٤٦ - وعلى الصعيد المحلي، بدأت المكسيك برنامجا لزيادة إنتاج المحاصيل الأساسية من خلال تحديث أساليب الزراعة التقليدية. وقال إنها ستكون سعيدة لتبادل نتائج هذه التجارب وتجارب أخرى مع الحكومات المهتمة.

٤٧ - **السيد إسلام** (بنغلاديش): قال إن للأزمة الاقتصادية والمالية وأزمة الغذاء آثار مدمرة على البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. وتعزى محنة تلك البلدان في المرتبة الأولى إلى السياسات الدولية غير المتماسكة وإلى بيئة تعتبر التنمية بأنها تجارية بحتة وإلى حماية الأسواق في البلدان المتقدمة بإقامة حواجز تجارية.

٤٨ - وقد آن الأوان لإعمال الحق في الغذاء للجميع عن طريق زيادة الجهود على جميع المستويات لجعل الأمن الغذائي والتنمية الزراعية جزءا لا يتجزأ من جدول أعمال التنمية الدولي. وتتطلب زيادة إنتاج المواد الغذائية المزيد من الدعم المالي والاستثمار، ولا سيما في البلدان الأقل نموا. كما تتطلب تقديم مساعدة تقنية تشمل الحصول على التكنولوجيا ونقل التكنولوجيا. وينبغي للبلدان المتقدمة أن تورد التكنولوجيا وأصناف البذور العالية الغلة بشروط ميسرة وأسعار معقولة. علاوة على ذلك، يجب منح المزارعين في البلدان النامية فرصة أفضل للوصول إلى الأسواق العالمية. ووفقا لذلك، يدعو وفد بلده إلى اختتام جولة الدوحة في وقت مبكر، وإلى القضاء على الإعانات التمييزية.

٤٩ - وقال إن الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو القضاء على الفقر المدقع والجوع، يتوقف على تحقيق الهدف ٨، وهو إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. فمن بين الأهداف الإنمائية للألفية جميعها، يعتبر الهدف ٨ الهدف الوحيد الذي يحدد أهدافا لا يمكن قياسها كمياً. ولو كان

المجتمع الدولي قادرا على تحديد الأهداف كميا، لحلت معظم مشاكل التنمية في العالم.

٥٠ - **السيدة تشن ينغجو** (الصين): قالت إن الأمن الغذائي أمر بالغ الأهمية لا للتنمية ورفاه كل بلد على حدة فحسب، بل كذلك من أجل التنمية والأمن العالميين. ووفقا لذلك، ينبغي للبلدان زيادة الاستثمار في الزراعة، ورفع المستوى العلمي والتكنولوجي للزراعة، وتعزيز الإنتاج الغذائي من أجل زيادة قدرات الإنتاج الغذائي في البلدان النامية.

٥١ - وينبغي للبلدان المتقدمة النمو المضي في جولة الدوحة، وإبداء المرونة في الإعانات الزراعية والحواجز التجارية، وكبح جماح المضاربة في أسواق السلع، وتعزيز اللوائح الضابطة لتدفقات رؤوس الأموال الدولية وسوق المشتقات المالية. كما ينبغي أن تنفذ هذه البلدان إعلان لاكويلا وغيره من التزامات المساعدة الإنمائية والوفاء بالتزاماتها الدولية. وينبغي للبلدان النامية من جانبها تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب.

٥٢ - وقالت إن الصين تؤيد مناقشة الزراعة والأمن الغذائي بوصفها جزءا مهما من الاقتصاد الأخضر في مؤتمر الأمم المتحدة المقبل للتنمية المستدامة (ريو +٢٠).

٥٣ - واختتمت بقولها إن الصين تعلق أهمية كبيرة على الزراعة. ففي الداخل، حققت الصين الأمن الغذائي من خلال الاعتماد على الإنتاج المحلي وتحسين الإنتاجية. وفي الخارج، ساعدت البلدان - ولا سيما في أفريقيا - على تطوير الزراعة وإنتاج الغذاء، وقدمت مؤخرا أكثر من ٤٤٣,٣ مليون يوان كمساعدات غذائية لمنطقة القرن الأفريقي. وهي مستعدة للتعاون مع المجتمع الدولي لضمان الأمن الغذائي العالمي والعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المناسب.

٥٤ - **السيدة اسبوزيتو غيفارا** (بوليفيا): دعت إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة المجاعة في القرن الأفريقي. وبغية تعزيز الزراعة المستدامة وإنتاج الأغذية في البلدان النامية، يجب إتاحة فرص منصفة للمزارعين الصغار والمتوسطين للحصول على الأراضي والمياه والبذور، وعلى القروض بأسعار معقولة، وينبغي تشجيع المؤسسات المالية على تقديم المزيد من القروض لتمويل تنويع المحاصيل المحلية. وقالت إن على البلدان المتقدمة النمو إزالة التدابير الحمائية التي تفرضها، وكذلك رفع الدعم عن المواد الغذائية والذي أدى إلى جعل البلدان النامية بلدانا مستوردة صافية للأغذية خلال العشرين سنة الماضية. إلا أنه ينبغي السماح لأشد البلدان فقرا حماية الزراعة المحلية من أجل ضمان الأمن الغذائي. وينبغي جعل آليات توزيع المواد الغذائية أكثر إنصافا من خلال التشجيع على تنمية المؤسسات العامة لتوزيع وإنتاج الأغذية وتسويقها.

٥٥ - **السيد باي** (سنغافورة): قال إن سنغافورة تدعم بقوة المبادرات المتعددة الأطراف مثل خطة عمل رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الأمن الغذائي، وإعلان نيجاتا بشأن الأمن الغذائي للرابطة. وفي هذا الصدد، وجه الانتباه إلى الوثيقة A/65/832، التي عرضت الآراء التي سيتقاسمها فريق الحوكمة العالمية في قمة مجموعة الـ ٢٠ في الأسبوع التالي.

٥٦ - وقال إن سوق المواد الغذائية العالمية شديدة التقلب بطبيعتها، ويزداد ذلك عندما تنفذ البلدان سياسات تجارية تقييدية. ومن الضرورة التوصل إلى نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح وعادل من أجل تحقيق الأمن الغذائي على الأجل الطويل. لذلك فإن اختتام جولة الدوحة بنجاح سيساعد كثيرا في الحد من تقلبات الأسعار.

٥٧ - وقال إن سنغافورة تستورد أكثر من ٩٠ في المائة من احتياجاتها الغذائية. وبغية الحد من تعرضها لتقلبات الأسعار، فقد نوّعت وارداتها وشجعت الشركات السنغافورية على البحث عن مزارعين متعاقدين وإقامة مشاريع مشتركة في الخارج. وتشجع أيضا على تعزيز الزراعة المحلية ودعم البحث والتطوير بهدف تحسين الإنتاجية المحلية.

٥٨ - وتتعاون الجامعات ومختبرات البحوث في سنغافورة مع المعهد الدولي لبحوث الأرز لزيادة محصول الأرز ومقاومته للأمراض. وباعتبار سنغافورة محورا للبحوث والتنمية، فإنها تستفيد من الجهود التي يبذلها القطاع الخاص ودعم التجارة الزراعية في محاولة لتطبيق علم الجينوميات في الزراعة.

٥٩ - وختاما، دعا البلدان والحكومات والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص إلى التعاون لإحداث ثورة خضراء جديدة.

٦٠ - **السيد خيمينيز** (نيكاراغوا): أكد مجدداً أن أزمة الغذاء هي نتيجة النظام الاقتصادي العالمي والسياسات الاقتصادية التي تثبط الزراعة المستدامة. وتهدف سياسات نيكاراغوا إلى ضمان الأمن الغذائي والسيادة الغذائية. وبفضل تقديمها القروض الصغيرة، حققت نيكاراغوا بالفعل الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية.

٦١ - ومن خلال برامج القروض الصغيرة التي تؤكد على تمكين المرأة، تم الترويج لمفهوم ثوري وهو إمكانية التخلص من نموذج القلة الليبرالية الجديدة من خلال تمكين المحرومين وتعزيز الزراعة ذات النطاق الصغير. ولضمان الأمن الغذائي، باعت الحكومة المواد الغذائية بأسعار معقولة في ٩٠ في المائة من البلد. وبعيدا عن تأسيس دولة الرفاه، تمنح نيكاراغوا أشد الناس فقرا الأدوات التي يحتاجونها لزراعة المحاصيل الغذائية وتحسين أوضاعهم المعيشية. ولم يكن بالإمكان تنفيذ أي من هذه البرامج لولا آليات تمويل ''التحالف البوليفاري لشعوب أمريكتنا''.

٦٢ - وقد أعطت متطلبات البرامج نفسها، بالإضافة إلى المبيعات في السوق المحلية، دفعة كبيرة للاقتصاد الوطني. إلا أن جميع الجهود التي بذلتها نيكاراغوا معرضة للخطر بسبب آثار تغير المناخ.

٦٣ - **السيدة بروروك** (أوكرانيا): قالت إن بلدها يحبذ إقامة تعاون وثيق بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي والمؤسسات المالية الدولية، وهو يدعم إطار الأمم المتحدة الشامل للعمل بشأن أزمة الغذاء العالمي، ويرحب بمساهمات مجموعة الثمانية ومجموعة الـ ٢٠.

٦٤ - وبغية تحسين الأمن الغذائي وتحقيق الاستقرار في أسعار الحبوب، فقد اقترح وفد بلدها إنشاء احتياطي عالمي للحبوب تديره منظمة الأغذية والزراعة وتموله مؤسسات مالية دولية. وباعتبار أوكرانيا واحدة من المنتجين الرئيسيين للحبوب في العالم، فإنها ستسهم في مخزونات هامة.

٦٥ - ونظرا لأهمية التنمية الزراعية في التنمية ككل، فمن المهم معالجة هذا الموضوع في الفترة التي تسبق انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، فضلا عن تحسين تنفيذ القرارات الصادرة عن الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة.

٦٦ - وقالت إن أوكرانيا ملتزمة بقوة بتحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، وستواصل العمل للتخفيف من حدة أزمة الغذاء العالمية. وقد تعهدت مؤخرا بتقديم المساعدات الإنسانية إلى بلدان منطقة القرن الأفريقي.

٦٧ - **السيد سينغ** (الهند): قال إن الأمن الغذائي ليس من وظائف السكان ككل، وعلى الرغم من ارتفاع عدد

السكان في البلدان النامية، فإنها تستهلك كميات من الغذاء أقل مما تستهلكه الدول المتقدمة النمو.

٦٨ - وفي الهند، يعتمد ٧٠ في المائة من السكان على الزراعة، ويمارس معظم المزارعين الزراعة في الأراضي الجافة. وقد تناولت استراتيجية الهند الشاملة للأمن الغذائي والتنمية الزراعية مسائل تتعلق بتحسين الجدوى الاقتصادية، وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وتمكين المزارعين الصغار والهامشيين، واعتماد آليات الأسعار والسياسات التجارية المناسبة.

٦٩ - وترحب الهند بالخطوات التي اتخذتها مجموعة الـ ٢٠ الرامية إلى تعزيز تنسيق سياسة الأمن الغذائي وتدعو إلى زيادة الاستثمار، وزيادة استخدام التكنولوجيا الحديثة وزيادة فرص الحصول على الائتمانات الزراعية كوسيلة لزيادة الإنتاجية الزراعية. ويجب على الذين يؤيدون تحرير تجارة المنتجات الزراعية أن يقبلوا بوجود ضمانات كافية لحماية الزراعة والأمن الغذائي وسبل العيش في البلدان النامية.

٧٠ - وقال إن الهند ملتزمة بتقديم مساعدات تقنية إلى البلدان النامية الزميلة. وفي مؤتمر القمة الأخير لمنتدى الهند وأفريقيا، أعلنت عدة مبادرات لتحسين الأمن الغذائي في أفريقيا.

٧١ - **السيد مدني** (أفغانستان): قال إن حكومة بلده وضعت الزراعة في أعلى سلم أولوياتها في التنمية. وتشمل استراتيجية التنمية الوطنية سياسات تهدف إلى إرساء أمن حيازة الأراضي، وتحسين وسائل النقل في المناطق الريفية والبنية الأساسية للري، وتوفير فرص الحصول على أصناف المحاصيل المقاومة للجفاف. وبدعم مالي من الولايات المتحدة، أنشأت الحكومة صندوق ائتمان زراعي.

٧٢ - وينبغي لجميع الدول أن تتخذ إجراءات فورية للحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. علاوة على ذلك، ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لمسألة الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢.

٧٣ - واختتم بقوله إنه مع وجود ١٢ مليون أفغاني يعانون من الجوع بسبب أسوأ موجة جفاف حدثت منذ عام ٢٠٠١، فقد اضطرت حكومة بلده إلى طلب مبلغ إضافي قدره ١٤٢ مليون دولار للمساعدة في حالات الكوارث في مطلع هذا الشهر. وفي حين حث الوفود بتواضع على التضامن مع شعب أفغانستان، فقد شكر منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي وشركائها الآخرين على دعمها المتواصل.

٧٤ - **السيد السويسي** (المغرب): أشار إلى أن حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للزراعة قد انخفضت من ١٥ في المائة إلى أقل من ٥ في المائة، وقال إنه بات من الضروري إحداث زيادة كبرى في الاستثمار في الإنتاج الزراعي العالمي. ومن الضروري أيضا: (أ) إعادة توجيه الاستثمارات إلى القطاع الزراعي؛ (ب) تنظيم الأسواق الدولية بغية تحسين توزيع الثروة؛ (ج) تتبع المخزون الغذائي في العالم لمنع المضاربات وتحسين التنسيق العالمي للسياسات الزراعية؛ (د) تنظيم الأسواق الزراعية الخاصة؛ (هـ) إنشاء شبكات توزيع المواد الغذائية بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي؛ (و) الحد من القيود المفروضة على الصادرات والسماح باستقلالية البلدان النامية في إنتاج الغذاء.

٧٥ - وإقراراً بالترابط بين حماية البيئة والأمن الغذائي، فقد وضع المغرب ''خطة خضراء'' لمعالجة مشكلة الموارد المائية الشحيحة على نحو متزايد. وهو يعزز كذلك البرامج الوطنية لإعادة التحريج والحد من تآكل التربة وحماية خزانات المياه.

٧٦ - وقال إن أزمة الغذاء العالمية تدعو إلى التعاون الفوري بين المنظمات الدولية المعنية وغيرها من الجماعات

ذات القاعدة العريضة أو الإقليمية؛ ومن الأمثلة على ذلك الحوار الذي بدأ مؤخرا بين مجموعة الـ ٢٠ والأمم المتحدة. ومن أجل ضمان توزيع أفضل للموارد الغذائية العالمية، سيكون من المفيد، على المستوى الإقليمي وبالتنسيق مع المنظمات الاقتصادية الأفريقية، أن يعود المجتمع الدولي إلى بذل جهوده من خلال استفادة البلدان النامية من استطاعتها التخزينية لمنع تقلب الأسعار والمضاربة في المنتجات الغذائية.

٧٧ - وفي أفريقيا، أصبح لأزمة الغذاء أبعاد درامية، وثمة حاجة إلى تقديم مساعدة عاجلة، لا في الصومال فقط، بل كذلك، وإلى درجة أقل، في بلدان الساحل. وفي بلدان أخرى في القارة، فإن التعاون الإقليمي مثل مبادرة حوض النيل، التي نفذت بالاشتراك مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، يساعد على تعزيز التنمية الزراعية.

٧٨ - وسيواصل المغرب مكافحة انعدام الأمن الغذائي من خلال تبادل الدراية والخبرة الزراعية لديه مع الدول النامية، ولا سيما في أفريقيا.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.